# اقتصاد

## الأردن... مواجهة بين الحكومة والنواب

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تؤشر ملفات اقتصادية ساخنة في الأردن إلى احتمال حدوث مواجهة ساخنة مبكرة بين الحكومة الجديدة برئاسة جعفر حسان، التي تشكلت قبل نحو عشرة أيام ومجلس النواب المنتخب في العاشر من سبتمبر/ أيلول الجاري، إذ يرى مراقبون ونواب أن هناك ملفات شائكة آنية وأخرى تراكمية تقتضي وضع حلول لها.

ويرى مراقبون أن مجلس النواب سيشهد حراكاً مكثفاً للضغط على الحكومة لمعالجة المشكلات المالية والاقتصادية التي يعاني منها الأردن، خاصة ارتفاع المديونية العامة التي لامست 60 مليار دولار، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. كما أن انطلاقة الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الأردني العشرين، تتزامن مع قرارات مفاجئة اتخذتها الحكومة السابقة برئاسة بشر الخصاونة قبيل رحيلها بأيام تتعلق بزيادة الضرائب على بعض أنواع المركبات والسجائر ونحوها، ما أثار اعتراضات واسعة من قبل المستثمرين والتجار والمواطنين. وفي تصريحات مبكرة أكد عدد من النواب استعدادهم لمواجهة القرارات الحكومية الأخيرة وانتقاد الأداء الاقتصادي والتأكيد على أهمية زيادة نسب النمو وتوفير فرص العمل ومحاربة الفساد. وقد طرأ تغيير واسع على الفريق الوزاري الاقتصادي الحكومي بموجب التشكيل الجديد للحكومة حيث غادر وزراء المالية والصناعة والتجارة والاستثمار والعمل مواقعهم وحل مكانهم شخصيات يغلب عليها طابع التكنوقراط، فيما بقي وزراء الطاقة والتخطيط والنقل وعُين وزير الاستثمار الأسبق مروان شحادة وزير دولة للشؤون الاقتصادية وسط قراءات بأن رئيس الوزراء ذاته سيتولى رئاسة الفريق الاقتصادي يساعد الوزير شحادة.

وغادر التشكيل الحكومي من الفريق الاقتصادي وزير المالية محمد العسعس وخلفه وكيل الوزارة عبد الحكيم الشلبي، ووزير الصناعة والتجارة يوسف الشمالي وحل مكانه الوزير الأسبق لذات الوزارة يعرب القضاة، ووزيرة الاستثمار خلود السقاف وحل مكانها وزير الاقتصاد الرقمي السابق مثنى الغرايبة، وأعيد تعيين مروان شحادة وزير دولة للشؤون الاقتصادية.

النائب جمال قموه قال لـ«العربي الجديد» إنه سيقوم بجهد كبير بالتعاون مع أعضاء المجلي النيابي للضغط على الحكومة لإعادة النظر في قرار رفع الضرائب على السيارات الكهربائية و«الهايبرد» (تعمل بالبنزين والكهرباء معاً) التي زادت بنسبة كبيرة في عهد الحكومة السابقة، ذلك ان القرار سلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام ويؤدي إلى تحميل المواطنين أعباء كبيرة والعزوف عن شراء السيارات الموفرة للطاقة الكهربائية.

وأضاف قموه، أنه من المستغرب هكذا قرار في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تحفز على اقتناء السيارات الكهربائية للاقتصاد في فاتورة الطاقة ولتخفيف الأعباء عن المواطنين وكذلك كونها صديقة للبيئة مع المساعي الهادفة لحماية البيئة والوصول الى الاقتصاد الأخضر.

وأكد أن هنالك العديد من الملفات الاقتصادية الأخرى الجديرة بالبحث والمتابعة بشكل مستمر، ومن ذلك المديونية والفقر والبطالة وتباطؤ النمو وارتفاع الأسعار مع إدراك الجميع لحجم التحديات التي تواجه الأردن، لاسيما العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتبعات اضطرابات البحر الأحمر وباب المندب وغيرها من الصعوبات.

متجر فاكهة في أحد أسواق إسطنبول، 10 مايو 2023 (Getty)

## ضريبة تركية على أرباح الشركات

تعتزم تركيا فرض ضريبة شركات بحد أدنى 10% اعتباراً من عام 2025، بهدف تقليص عجز الميزانية. وفقاً لمرسوم نشرته وزارة الخزانة والمالية التركية في الجريدة الرسمية، أمس السبت، لن تقل نسبة الضريبة على أرباح الشركات المحلية عن 10% قبل تطبيق الاستقطاعات والإعفاءات. وتُعد هذه التعديلات جزءاً من جهود الحكومة لتعزيز المالية العامة في البلاد، وهو ما يعكس تحولاً في السياسات تحت إشراف وزير الخزانة والمالية محمد شيمشك، الذي تولى المنصب بعد الانتخابات الأخيرة خلال العام الماضي. وخفضت الحكومة توقعاتها لعجز الميزانية للعام المقبل إلى 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتوقعات سابقة بلغت 3,4%، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ. أما بالنسبة لعام 2024، فتتوقع الحكومة عجزاً قدره 4,9%.

## السيارات الكهربائية الصينية تنتظر رسوماً أوروبية بنسبة 45%

بروكسل ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مطلعة لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت، إن الاتحاد الأوروبي يعتزم التصويت، يوم الجمعة المقبل، على ما إذا كان سيفرض رسوماً جمركية بنحو 45% على السيارات الكهربائية المستوردة المصنعة في الصين. وذكرت الوكالة في تقرير لها، أن الدول الأعضاء تلقت مسودة اللائحة الخاصة بالتدابير المقترحة، مضيفة أن موعد التصويت الجديد ربما يتغير. وبحسب التقرير، تأجل التصويت بين الدول الأعضاء في الاتحاد قليلاً وسط مفاوضات حتى اللحظة الأخيرة مع بكين لمحاولة إيجاد حل من شأنه تجنب الرسوم الجديدة.

وتوشك المفوضية الأوروبية على الإقرار النهائي لاقتراح فرض رسوم جمركية تصل إلى 35,3% على السيارات الكهربائية المصنعة في الصين، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية القياسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على استيراد السيارات والتي تبلغ 10%. وحال إقرار هذه الرسوم فإنها ستدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية أكتوبر/تشرين الأول. وارتفعت صادرات السيارات الكهربائية الصينية إلى أوروبا بنسبة 38% في عام 2023 إلى 656 ألف وحدة، متضمنة الشحنات إلى دول أوروبية من خارج الاتحاد الأوروبي. وحصلت أوروبا على أكثر من 40% من السيارات الكهربائية التي صدرتها الصين العام الماضي، وفقاً لحسابات «رويترز»، استناداً إلى بيانات من رابطة سيارات الركاب الصينية. وما زالت الصين تعاني وطأة الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة. ولا تريد بكين حرباً تجارية مع الاتحاد الأوروبي، لكنها أوضحت أنها سترد إذا فرضت بروكسل رسوماً جمركية إضافية على السيارات الكهربائية. وستطاول ضربة الرسوم الجمركية الانتقامية المحتملة في الغالب دولاً مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، التي عبرت عن دعمها للرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية، وستصبح صادراتها من لحوم الخنزير ومنتجات الألبان ومشروب البراندي الكحولي إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم معرضة للخطر من أي سياسة صينية تستهدف معاقبة الأوروبيين. وكافح المصنعون الأوروبيون لإنتاج سيارة كهربائية يمكن تسويقها على نطاق واسع، إذ إن الموديلات الراقية، مثل «بورشه تايكان» التي تبلغ كلفتها 107 آلاف يورو و«بي إم دبليو i7» التي تبلغ كلفتها 116 ألف يورو، تُعد ملائمة لاحتياجات نخبة المستهلكين.

## أخبار

### آبل تنسحب من صفقة استثمارية

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن شركة آبل انسحبت من محادثات للمشاركة في جولة تمويل لشركة «أوبن إيه.آي» من المتوقع أن تجمع نحو 6,5 مليارات دولار. ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع قوله، إن شركة

التكنولوجيا الأميركية العملاقة انسحبت في الآونة الأخيرة من المحادثات الخاصة بالجولة التي من المقرر إغلاقها خلال الأيام المقبلة.

وأضافت أن شركات أخرى منها مايكروسوفت و«إنفيديا» تشارك في المحادثات، مشيرة إلى أن من المتوقع أن تستثمر مايكروسوفت نحو مليار دولار، بعد أن ضخت بالفعل 13 مليار دولار في الشركة. وأحجمت «أوبن إيه.آي»، التي طورت تشات جي.بي.تي، عن التعليق، وفق تقرير لوكالة رويترز، أمس السبت. كانت وول ستريت جورنال أول من نشر الشهر الماضي عن مشاركة آبل في المحادثات التي تأتي ضمن جهد جديد من «أوبن إيه.آي» لجمع تمويل بهدف رفع قيمتها السوقية إلى أكثر من 100 مليار دولار.

### معاملات النقد الأجنبي في الصين

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي في الصين، أن سوق النقد الأجنبي في الدولة سجلت معاملات إجمالية بقيمة 26,94 تريليون يوان (3,78 تريليونات دولار) في أغسطس/ آب الماضي. ووفقا للهيئة، بلغ حجم المعاملات لسوق العملاء 3,4 تريليونات يوان، بينما بلغت المعاملات بين البنوك 23,54 تريليوناً.

وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة شينخوا الصينية، أمس السبت، إلى أن إجمالي حجم معاملات سوق النقد الأجنبي في البلاد بلغ 190,33 تريليون يوان، في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام.

### تطوير السياحة الأردنية

دعا رئيس لجنة السياحة والخدمات والمطاعم في غرفة صناعة عمان، رائد حمادة، إلى وضع خطة فاعلة لتطوير القطاع السياحي، تتضمن تعزيز الخدمات وتنويع الأسواق لاستقطاب المزيد من السياح. وأشار حمادة في بيان، أمس السبت، أوردته وكالة الأنباء الأردنية «بترا» إلى أهمية استخدام التكنولوجيا في تحسين الخدمات، حيث إن التحول الرقمي في القطاع السياحي يسهم في تقديم خدمات مبتكرة وسلسة للسائح، سواء من خلال الحجوزات الإلكترونية أو تقديم المعلومات السياحية عبر منصات حديثة.

حال وناس

# تجريف الاقتصاد

## تدمير إسرائيلي ممنهج لمقومات العيش في غزة

لا يتوقف الاحتلال الإسرائيلي عن تدمير مختلف الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة منذ بدء العدوان المتواصل، ممارساً التجريف الممنهج لمقومات العيش في القطاع

غزة ـ **علاء الحلو**

يتعمد الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء العدوان على قطاع غزة اتخاذ إجراءات مباشرة وغير مباشرة، تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني وأعمدته الأساسية المتمثلة في القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والسياحية، من خلال القصف والتدمير والتجريف الذي طاول ما يزيد عن 70% منها. ومنذ اليوم الأول للعدوان بدأ الاحتلال الإسرائيلي بتدمير المنشآت السكنية والمباني المدنية والإبراج التي تضم المحال التجارية ومقار الشركات، كذلك تدمير وتجريف المنطقة الصناعية التي تضم مئات المصانع التي توفر العديد من المنتجات للسوق المحلي أو للتصدير خارج القطاع، الأمر الذي ألقى بظلاله الكارثية على مختلف الجوانب الاقتصادية. وشهدت الأسواق كذلك حالة واسعة من التدمير وتجريف المحال التجارية المتراصة بما فيها من بضائع بالتزامن مع الإغلاق التام للمعابر ومنع دخول أي بضائع بديلة، ما خلق حالة من الشح الشديد في مختلف السلع، خاصة في ظل تدمير المخازن التي تضم الكميات اللازمة لرفد المحال والتجار الثابتين والمتجولين والبسطات الشعبية المنتشرة في الأسواق.

وكان للقطاع الزراعي النصيب الأكبر من التدمير الممنهج الذي أصاب مختلف مقومات الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، من خلال تجريف الحدود الشمالية والشرقية للقطاع والتي تشكل بمجملها السلة الغذائية للمواطنين، ما تسبب بمجاعة حقيقية ونقص شديد في الخضروات والفواكه وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق، كما شهد القطاع السياحي تدميراً واسعاً من خلال قصف وتدمير وتجريف الفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية والترفيهية على طول الخط الساحلي غرباً. وينعكس الاستهداف الإسرائيلي الممنهج للقطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي على السوق المحلي بفعل الاعتماد عليه بشكل كبير في توفير البضائع والمتطلبات الأساسية، كالملابس والمواد الغذائية والألبان والأجبان والعصائر والأغطية والأقمشة والأخشاب والمستلزمات المنزلية والمطبخية، كذلك الأدوات الصحية ومواد التنظيف والتي تشهد جميعها حالة شديدة من النقص والارتفاع الجنوني في الأسعار نظراً لزيادة الطلب وقلة العرض.

يقول الفلسطيني نافذ شويخ وهو صاحب منجرة لتصنيع الكنبات والأثاث المنزلي إنه أجبر على النزوح في الشهر الثالث للحرب بسبب تواصل التهديدات الإسرائيلية والصعوبات المعيشية التي

**عشرات آلاف العاطلين نتيجة تدمير معظم الأنشطة الإنتاجية**

بات يفرضها العدوان والتي من أقساها حالة التجويع ونقص مختلف المتطلبات المعيشية اليومية. يلفت شويخ في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنه فقد عمارته السكنية في حي الزيتون جنوبي مدينة غزة جراء قصف إسرائيلي مباشر، بما فيها من ماكينات قص وتجميع وسنفرة وتشكيل ودهان، موضحاً أن القصف لم يدمر مشروعه فقط، وإنما قطع أرزاق عشر أسر كانت تقتات منه، إلى جانب حرمانه السوقَ المحلي من منتجاته التي كانت تضاهي المنتجات المستوردة.

يشير شويخ إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يهدف من وراء استهدافه المباشر لمختلف القطاعات الاقتصادية وأبرزها القطاعات الصناعية إلى تركيع الشعب الفلسطيني والتنكيس عليه وخنقه، من خلال قطع مصادر رزقه، وتدمير أمواله وأحلامه ومشاريعه التي بنيت بالتعب والعرق، إلى جانب تعطيل السوق لكل البضائع من خلال إغلاق المعابر وإحكام الحصار.

أما المزارع الفلسطيني خليل فضل وهو من سكان حي الشجاعية شرقي مدينة غزة فتعرض لخسارة مزدوجة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، حيث لم يتمكن من الوصول إلى أرضه المحاذية للحدود الشرقية للعناية بالأرض والطيور، ما تسبب في تلف محاصيله الزراعية، كذلك نفوق مئات الدواجن التي كان يعتمد عليها في إنتاج البيض واللحم الأبيض. يقول فضل لـ«العربي الجديد» إن خسارته لم تتوقف عند هذا الحد، حيث قامت جرافات الاحتلال وآلياته العسكرية بتجريف وتدمير أرضه منذ بدء الاجتياح البري لمدينة غزة، الأمر الذي فاقم خسارته بعد تدمير بئر المياه المخصص للري والمولد الكهربائي كذلك شبكات الري والحمامات الزراعية التي كانت تغطي عشر دونمات من أرضه. يوضح كذلك أن الحال لم يكن جيداً قبل بدء العدوان، حيث ساهم الحصار الإسرائيلي في إنهاك المعدات والآليات الزراعية وعدم القدرة على تجديدها بسبب الإغلاق المتواصل للمعابر، إلا أن مشروعه كان يعيل أسرته وأسر أبنائه الأربعة الذين يساعدونه إلى جانب سبعة عمال آخرين. ويقول «العدوان الإسرائيلي قضى على مصادر دخلنا جميعاً، كذلك على إمكانية معاودة العمل بسبب خسارة وتدمير كل مقوماته».

وتعرض الفلسطيني عبد الرؤوف وشاح إلى خسارة كبيرة بفعل تدمير محل الملابس الجاهزة الخاص به، والواقع وسط سوق الشجاعية بعد تجريف الاحتلال لجميع مرافقه وتسويته بالأرض خلال اجتياح المناطق الشرقية، كما نزح برفقة أسرته عدة مرات وصولاً إلى المناطق الغربية لمدينة دير البلح وسط قطاع غزة. يقول وشاح لـ«العربي الجديد» إنه خسر كل ما يملك بعد تدمير محله، حيث قام قبل الحرب بشراء كمية كبيرة من الملابس لتعبئة رفوفه ومرافقه تجهيزاً لموسم الشتاء الماضي، كما لم يتمكن من إفراغ المحل بسبب خطورة الحركة بفعل الاستهداف الإسرائيلي، وانعدام وسائل النقل والمواصلات، وتحديداً الشاحنات الكبيرة جراء إغلاق المعابر ومنع توريد الوقود اللازم لتشغيلها. لم يقتصر النقص في الأسواق الفلسطينية على البضائع المستوردة، وإنما طاول البضائع والأصناف ذات الصناعة المحلية بفعل الاستهداف الإسرائيلي للمصانع، إلى جانب منع دخول المواد الخام الخاصة بتصنيع العديد من السلع الهامة، ما تسبب في خلق أزمة إضافية من خلال توفير بعض البدائل ذات الجودة المنخفضة وبأسعار مضاعفة.

طفل يحمل وعاءً فارغاً بينما ينتظر مع الآخرين أدنى للحصول على طعام. 16 مارس/آذار 2024 (فرانس برس)

ينوك

# تمدد «الكاش» يقلق «المركزي المغربي»

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

لا تخفي السلطات النقدية في المغرب انشغالها بحجم «الكاش» الذي يجري تداوله في السوق المحلية، مؤكدة ضرورة محاصرته، وهي العملية التي ما فتئ العديد من المعنيين بهذا الموضوع يدعون إليها، من دون أن يتراجع حضور الكاش على مسرح المعاملات.

ويتجاوز الكاش المتداول في المغرب بين الأسر والفاعلين الاقتصاديين 42 مليار دولار. تلك سيولة لا تستفيد منها المصارف والاقتصاد الوطني، علماً أن الودائع المصرفية تصل إلى حوالي 120 مليار دولار. ويتطور الكاش في المغرب بسرعة تتجاوز الودائع لدى المصارف في الأعوام الأخيرة، خاصة بعد أزمة كورونا التي ساهمت في ارتفاع المعاملات النقدية، وسط مخاوف الأسر من عدم القدرة على سحب جزء من ودائعها لدى المصارف.

ويفضي انتشار تداول الكاش إلى حرمان المصارف من ودائع مهمة يمكن توجيهها للمقرضين، حيث إن العجز على مستوى السيولة البنكية، يدفع البنك المركزي إلى التدخل من أجل الاستجابة لاحتياجات المصارف. ويتوقع بنك المغرب أن حاجيات المصارف من السيولة في ظل توسع تداول الكاش، ستصل في نهاية العام الحالي إلى أكثر من 12 مليار دولار، قبل أن ترتفع إلى 14,66 مليار دولار في العام المقبل. علماً أن البنك المركزي يؤكد أنه يمكن أن يضخ في المصارف حتى 40 مليار دولار.

ولم يكف محافظ البنك المركزي، عبداللطيف الجواهري، عن التعبير عن التوجه نحو الإحاطة بأسباب انتشار تداول الكاش، حيث أكد بعد انعقاد مجلس البنك المركزي، الثلاثاء الماضي، أنه يتم حالياً التركيز على إنجاز دراسة حول تأثيرات تداول الكاش بهدف الوقوف على الوضع الحقيقي لتلك الظاهرة. فيما يؤكد خبراء اقتصاد أن القطاع غير الرسمي الذي يمثل حوالي 30% من الاقتصاد المغربي يشجع تداول الكاش، غير أن الجواهري يميل إلى أنه لا يمكن تأكيد أن ذلك القطاع يفضي بالضرورة إلى انتشار تلك الظاهرة التي تمثل 28% من الناتج الإجمالي المحلي.

ويضرب مثلاً بكينيا ومصر اللتين تتشابهان مع الاقتصاد المغربي فيما يتصل بوزن القطاع غير الرسمي، حيث يلاحظ أنه إذا كان القطاع غير الرسمي يمثل في مصر حوالي 28%، فإن حجم تداول الكاش يصل إلى 12% من الناتج الإجمالي المحلي، وهو معدل لا يتعدى 2% في كينيا. ويشدد على أن الوضع في المغرب يقتضي دراسة خاصة يعكف عليها البنك المركزي، معبراً عن تفهّمه لأن تكون عوامل ثقافية وراء الحرص على استعمال الكاش، داعياً إلى تغيير الوضعية الحالية.

**الكاش المتداول بين الأسر والفاعلين الاقتصاديين يتجاوز 42 مليار دولار**

الخليج

# تحديات أمام تدشين هيئة موحدة للطيران المدني

مسقط ـ **كريم رمضان**

أعاد الاجتماع الـ 20 للجنة التنفيذية للطيران المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي انعقد في دولة قطر، قبل أيام، تسليط الضوء على دراسة إنشاء هيئة موحدة للطيران المدني، وهو المشروع الذي طال انتظاره وطالبت به عدة دول في المجلس دون تحقيق أي تقدم عملي في تنفيذه، إذ يواجه تحديات عدة. ويرى محللون أن من شأن إنشاء هذه الهيئة خفض التكاليف وتعزيز تنافسية ناقلات دول الخليج. وقال الخبير الاقتصادي، علي سعيد العامري لـ«العربي الجديد»، إن إنشاء هيئة موحدة للطيران المدني في دول الخليج من شأنه تحسين كفاءة العمل والربط بين شركات الطيران الخليجية، وتسهيل عمليات التشغيل والإدارة والتنسيق، مؤكداً أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى خفض تكاليف العمل والتشغيل من خلال التعاون والمشاركة في الخدمات والبنية التحتية. ومع توحيد الجهود والاستراتيجيات، يتوقع العامري، أن تصبح شركات الطيران الخليجية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، مضيفاً أن هذا التوجه سيساهم في تنمية قطاع الطيران ودعم الاقتصاد الخليجي عبر توفير وظائف جديدة وجذب الاستثمارات في قطاعات متعددة. وفي السياق ذاته، يشدد الخبير الاقتصادي على أن الهيئة الموحدة ستساعد في تعزيز الربط بين دول الخليج وتسهيل التنقل بينها، ما سينعكس إيجابًا على التبادل التجاري والسياحي بين هذه البلدان. بيد أن العامري يشير إلى بعض التحديات التي قد تواجه فكرة الهيئة الموحدة، ومنها وجود تنافس بين شركات الطيران الخليجية ورغبتها في الحفاظ على استقلال عملياتها، وبلفت إلى أن اختلاف السياسات والأنظمة اللوجستية بين دول الخليج قد يصعّب من تنفيذ هذه الفكرة. ولتجاوز هذه العقبات، يرى العامري أن الأمر يتطلب توافقًا كاملاً بين دول الخليج على أهداف الهيئة وآليات عملها والسلطة التي ستُمنح لها، مشيراً إلى أن توفير التمويل الكافي لتغطية التكاليف العملياتية للهيئة سيضمن فعاليتها العالية. ويقترح العامري البدء بمشاريع مشتركة بين شركات الطيران الخليجية والتعاون في بعض الخدمات والبنية التحتية لاختبار فاعلية هذه الفكرة قبل التوسع فيها، ما قد يمهد الطريق نحو تحقيق رؤية الهيئة الموحدة للطيران المدني في دول الخليج. وشهد اجتماع اللجنة التنفيذية للطيران المدني في الخليج في 17 سبتمبر/أيلول الجاري، مشاركة ممثلين عن هيئات الطيران المدني في الدول الأعضاء. وأكد رئيس الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت، الشيخ حمود مبارك حمود الصباح، أن الاجتماع ناقش «البرنامج الموحد لتقييم السلامة على الطائرات الأجنبية المشغّلة لمطارات دول المجلس»، وفقاً لما أوردته وكالة الأنباء الكويتية «كونا» حينها.



مسافرون في مطار الكويت الدولي، 3 يناير/كانون الثاني 2021 (فرانس برس)

تحقيق

تهرول الحكومة المصرية نحو بيع الأصول العامة، لتأمين احتياجاتها من الدولار، وسط مخاوف اقتصاديين من تقييم بخس للأصول، وسط ظروف اقتصادية معقدة، حيث تدنو المنطقة أكثر إلى حرب إقليمية، في ظل العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان وغزة

# شظايا الحرب الإقليمية

## حكومة مصر تهرول لبيع الأصول... ومخاوف من تقييم بخس

القاهرة ـ **عادل صبري**

تتزايد مخاوف الاقتصاديين في مصر من تداعيات هرولة الحكومة إلى بيع الشركات العامة والعديد من الأصول في ظل الظروف الحالية، حيث تمر المنطقة بمنعطف خطير، إذ تلوح في الأفق حرب إقليمية بفعل العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على لبنان، واستمرار تدمير غزة، ما يلقي بظلال سلبية قاتمة على اقتصاد مصر، ويؤثر سلباً في تقييم الأصول التي يحذر كثيرون من بيعها بأثمان بخسة. يتهم خبراء في سوق المال الحكومة بـ«تقييم الأصول دفترياً» وبيعها، دون طرحها في البورصة أو الحصول على السعر العادل لقيمة أسهمها وفقاً للسوق، الأمر الذي تكرر عند بيع شركات لديها أصول رأسمالية هائلة، منها شركات في قطاعات الحديد والصلب والبتروكيماويات والفنادق التاريخية. ويخشى هؤلاء من توسع الحكومة في بيع شركات عامة مطروح بعضها في البورصة، بثمن بخس، لمستثمر استراتيجي، يخرجها من «التداول» فور إتمام صفقة البيع، ما يقلص حجم الشركات المتداولة، ويحرم المستثمرين المحليين والأجانب فرصة التعامل على أسهم جيدة، تدفعهم إلى البحث عن أسواق بديلة أكثر قوة في الخليج والبورصات الدولية.

وفي مواجهة فجوة تمويلية يقدّرها خبراء بنحو 40 مليار دولار بنهاية العام المالي الجاري 2024-2025 (يبدأ في الأول من يوليو/تموز وينقضي بنهاية يونيو/حزيران)، تسرع الحكومة نحو بيع الأصول العامة، لمواجهة أزمة ديون سيادية عميقة، أثرت في مناحي الأنشطة الاقتصادية، زادت حدتها، منذ عام 2022، مع تراجع احتياطي البلاد من العملة الصعبة، ونقص حاد في الواردات، وانهيار العملة، وارتفاع قياسي في معدلات التضخم فاق 40% في يونيو/حزيران 2023. ولدت الأزمة رغبة محمومة من الحكومة للحصول على الدولار، واعتمادها على الأموال الساخنة، المدفوعة بالزيادة الهائلة بالفائدة على أذون الخزانة والسندات، وشهادات الإيداع، مع تأثر الدولة بالمخاطر الجيوسياسية في المنطقة وارتفاع الفائدة على العملات الرئيسية. أعدت الحكومة قائمة جديدة لبيع مساحات واسعة من الأراضي في رأس بناس ورأس جميلة على ساحل البحر الأحمر شرقي البلاد وأصول 35 شركة عامة، لم تطرح بعضها من قبل في برنامج «وثيقة ملكية الدولة» التي تعهدت بتنفيذها منذ عام 2018. تشمل القائمة بيع 20% من حصة المال العام في بنك الإسكندرية، لمؤسسة «انتيسا سان بالو» الإيطالية، المشتري لأصول البنك، وطرح «المصرف المتحد» في البورصة، عقب فشل صفقات الاستحواذ التي أجريت لصالح مستثمرين خليجيين، على مدار الأعوام الثلاثة الماضية. يأتي هذا في وقت يدفع فيه صندوق النقد الدولي، الحكومة إلى الإسراع في برنامج طرح الأصول العامة، قبل إتمام المراجعة الرابعة للصندوق التي ستجري الشهر المقبل، والإفراج عن قسط رابع مستحق بقيمة 825 مليون دولار من قرض متفق عليه بقيمة 8 مليارات دولار، بالإضافة إلى تمويل بقيمة 1,2 مليار دولار من صندوق الاستدامة والصلابة التابع للصندوق، تسعى الحكومة للحصول عليه، منحت الحكومة كلاً من صندوق الاستثمار الإقليمي «SPE PEF III» المدار من قبل «إس بي إي كابيتال» والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وشركة «كابيتال فنتشرز للاستثمار» المباشرة المصرية، و«برتيش إنترناشيونال» البريطانية، حق الاستحواذ على شركة «تموليي» المملوكة لبنك الاستثمار القومي والهيئة القومية للبريد، مقابل 2,8 مليار جنيه (57,9 مليون دولار). وقعت الصفقة 8 سبتمبر/أيلول الجاري، بعد 20 شهراً من مفاوضات وصفتها رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، بأنها جاءت ضمن خطة الحكومة للتخارج من بعض القطاعات، وفسح المجال أمام القطاع الخاص. وتدرس الحكومة بيع 46,6% من الأصول المملوكة لها في شركة الشريف للبلاستك «الأمل» في بورصة الأوراق المالية وبنك القاهرة. تشير خبيرة سوق المال حنان رمسيس، إلى اهتمام الحكومة بطرح الشركات أمام مستثمر رئيسي فور اتفاقها مع صندوق النقد، للحصول على الدولار، من عوائد البيع على وجه السرعة، واستخدام الحصيلة، في ضبط سعر الصرف، لتحقيق نحو 30 مليار دولار من عوائد البيع، بخلاف العائد من بيع رأس الحكمة التي جرت ضمن صفقة سياسية بعيداً عن سوق المال أو التفاوض بشأنها مع مستثمرين آخرين.

**35**

تتضمن قائمة بيع الأصول مساحات واسعة من الأراضي في رأس بناس ورأس جميلة على ساحل البحر الأحمر شرق البلاد، وصول 35 شركة عامة، منها بيع 20% من حصة المال العام في بنك الإسكندرية لمؤسسة «انتيسا سان بالو» الإيطالية.

**فجوة تمويلية بنحو 40 مليار دولار خلال العام المالي الجاري**

**الحكومة أعدت قائمة جديدة لبيع مساحات واسعة من الأراضي**

وأكدت رمسيس في حديث مع «العربي الجديد» وجود مخاوف من عمليات الطرح المتعددة التي تستهدفها الحكومة، خلال الوقت الحالي، مع تعرّض المنطقة لظروف جيوسياسية تثير مخاوف لدى المتعاملين، ونظراً لعدم وجود ثقافة التعامل في البورصة لدى شريحة واسعة من المصريين، الذين يفضلون اللجوء بثرواتهم إلى الذهب والعقارات، فإن أغلب من ينتظرون الطروحات العامة، يشترون الأسهم وسرعان ما يعيدون بيعها بمجرد استقرار سعر الطرح، مكتفين بتحقيق عائد، دون أن يشاركوا في تعميق السوق وتوسيع أعداد المتعاملين به.

تشير خبيرة سوق المال إلى أن هذه الظواهر تسبب إشكالية للمؤشر الرئيسي الذي يشهد تدوير السيولة في الأسهم الجديدة، على حساب الأسهم المتداولة، الأمر الذي يحفز الحكومة على طرح حصص الشركات للبيع لمستثمر استراتيجي، حيث يجري تقييم السهم عبر مكاتب تقييم، وما إن يحصل المستثمر على الشركة المستهدفة، يبعدها عن البورصة، بما يقلل من الفرص المتاحة أمام المستثمرين للتداول على أسهم جيدة.

تحذر رمسيس من التوسع في الاستحواذ على أصول الشركات العامة عبر مكاتب التقييم، التي تسعى عادة لفرض أسعار لا تمثل القيمة الحقيقية للأصول أو السعر العادل للأسهم، كما حدث عند تقييم أصول شركة «باكين» للدهانات، التي بيعت لشركة «أصباغ» الإماراتية، بأقل من قيمتها السوقية، وبعد اندماجها مع شركة الاستحواذ أخرجها الملاك الجدد من البورصة، ما حرم المتعاملين في سوق المال التعامل على أصولها، والاستفادة من صفقة بيعها.

وتشير إلى تفاوض الحكومة مع مؤسسة «سان بالولو» المصرفية الإيطالية التي تستحوذ على 80% من بنك الإسكندرية، لمنحه 20% مملوكة للدولة، بهدف عدم تفتيت الملكية، دون النظر إلى خطورة ذلك على الاقتصاد المصري، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي أن يتخذ قراراً منفرداً، يؤدي إلى نتائج غير محمودة للاقتصاد، بالإضافة إلى سحب أسهم البنك من التداول في البورصة، عقب عملية الاستحواذ. تؤكد خبيرة التمويل والاستثمار أن التوسع المفاجئ في الطروحات العامة، قد يعرّض الاكتتاب في بيع الشركات أو الأسهم لمخاطر صعوبة التغطية، في حالة عدم مراعاة التوقيت المناسب وظروف الطرح، مشيرة إلى أنه في حالة بيع البنك المتحد، ومزاحمته ببيع بنوك أخرى، لن يكون في صالح الدولة، لوجود 14 بنكاً مقيدة داخل البورصة تحقق نسبة تداول جيدة، يقودها البنك التجاري الدولي ومصرف أبو ظبي الإسلامي، اللذان شكلا ثقلاً كبيراً وثقة لدى المتعاملين عبر فترة زمنية طويلة، بما يعني ضرورة متابعة الحكومة لظروف الطرح وترك مدة زمنية للاكتتاب العام عند بيع الشركات، لمنحه وقتاً كافياً للتغطية، وقيد السهم، بما يضمن تعميه السوق واتساعه بما يحافظ على قيمة الأصول العامة.

### صفقات لا تتوقف بعد السقوط في فخ الديون

يرى خبراء أن سقوط الحكومة في فخ الديون دفعها إلى الهرولة نحو طلب الإنقاذ من صندوق النقد الدولي وتوقيع أربع اتفاقات، بدأت منذ 2016، أسفرت عن المزيد من الديون، من دون حل لمشكلة تراجع الجنيه والنقص الحاد في الدولار، بما أجبرها على التفريط في الأصول العامة، عبر صفقات استحواذ الدول الخليجية الداعمة للنظام، مقابل توفير السيولة المالية. واستهدفت الحكومة جمع 40 مليار دولار من عوائد بيع الأصول العامة، منذ اتفاقها الثالث مع الصندوق 2020 بحلول عام 2026، حققت بيوعاً بقيمة 30 مليار دولار، منها 5,2 مليارات دولار، في استثمارات مباشرة من دولتي الإمارات والسعودية، خلال عامي 2022 و2023. بدأت الصفقات الخليجية بشراء صندوق أبو ظبي السيادي، حصصاً في خمس شركات مدرجة بالبورصة، بنسبة 32,5% من شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، بقيمة 168 مليون دولار و12% من «فوري للمدفوعات الرقمية» بقيمة 68,6 مليون دولار، و18,5% من البنك التجاري الدولي في صفقة قيمتها 911 مليون دولار، و20% من «موبكو للأسمدة» بقيمة 266,6 مليون دولار.

الحكومة تخطط لبيع حصص في بنوك عامة ضمن برنامج طرح الأصول (Getty)